ثلث العوائل الدمشقية حصلت على مازوت التدفئة

المحافظ يوجه بتحويل الكميات المتوافرة بعد تطبيق الـ«جي بي إس» لتدفئة المواطنين

• مصدر: دراسة لرفع الحد الأقصى لتزويد السرافيس بالمازوت
• مدير تموين دمشق لـ«الوطن»: طلبنا تقديم تكاليف التشغيل

فادي بك الشريف

علمت «الوطن» من مصدر مسؤول في محافظة دمشق أن المحافظ محمد طارق كريشاتي وجه بتحويل جميع الكميات المتوافرة من تطبيق آلية التتبع الإلكتروني (جي بي إس) والتي كانت تتم المتاجرة بها في السوق السوداء، إلى تخصيصها لمازوت التدفئة للمواطنين، ما سيشهد تحسناً ملموساً في عمليات التوزيع في مختلف الأحياء بدمشق.

وفي هذا الصدد تؤكد مصادر محروقات دمشق لـ«الوطن» أن نسبة توزيع مادة التدفئة للمواطنين ارتفعت من ٢٥ بالمئة إلى ٣٧ بالمئة خلال الوقت الراهن، مع ازدياد حركة التوزيع قريباً، علماً أن عدد البطاقات الذكية لمواطني في العاصمة يصل إلى ٥٠٠ ألف بطاقة ذكية مخصصة للحصول على المواد التموينية، ولو احتسبنا نسبة التوزيع مقارنة بعدد البطاقات يتبين أن ١٨٥ ألف عائلة في دمشق حصلت على المادة.

ولفتت المصادر إلى التشدد في عمليات التوزيع وحصول معظم المواطنين على الكميات الكاملة من دون أي تلاعب أو استغلال من بعض الموزعين للمادة.

في السياق علمت «الوطن» أن محافظة دمشق تقوم حالياً بتقييم واقع الـ(جي بي إس) وتطبيقه على آلياتها وسرافيس العاصمة، ليصار إلى تجاوز السلبيات الحاصلة ومنع التلاعب بالجهاز، علماً أن المحافظة أقرت فرض عقوبات رادعة بحق صاحب الآلية إذا ثبت تلاعبه بالجهاز وتشغل إيقاف تزويد الآلية بالوقود لمدة أسبوع في المرة الأولى، ولمدة شهر في المرة الثانية وحجز المركبة مع تنظيم ضبط وفق المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ في المرة الثالثة.

وتدرس المحافظة رفع الحد الأقصى لتعبئة المازوت للسرافيس في العاصمة والمقدر بـ٣٠ ليتراً يومياً، لتصبح التعبئة قريباً حسب المسافة اليومية للسرفيس، وبذلك يتمكن أي سرفيس يعمل لأكثر من وردية بالحصول على كميات إضافية من المادة تصل لـ ٥٠ ليتراً وأكثر، لاسيما للعاملين على ورديتين أو ٣ ورديات في اليوم، مع مراقبة واقع التعبئة لتطبيق الآلية بالشكل المطلوب وحصول السرافيس على المحروقات حسب عملها الفعلي والحقيقي في تخديم المواطنين، وبالتالي ينعكس ذلك على تخديم معظم الخطوط.

ويأتي ذلك في الوقت الذي بدأت فيه المحافظة بتزويد ٣٠ خط نقل بمادة المازوت يومي الجمعة والسبت، يضاف إلى ذلك تزودها بالمادة خلال العطل الرسمية.

بينما أكد مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود أن أي تعرفة تخص السرافيس والباصات تقر من المكاتب التنفيذية وهي مسؤولة عن دراستها ووضعها، قال مدير تموين دمشق تمام العقدة لـ «الوطن»: فيما يخص التعرفة الجديدة للسرافيس والباصات في العاصمة، تم الطلب من نقابة عمال النقل البري تقديم تكاليف التشغيل والوقوف عند واقع الإصلاح والصيانة، ليصار إلى دراستها في المكتب التنفيذي وبعدها إلى تحديد مقدار الزيادة بالنسبة للخطوط الصغيرة والكبيرة، علماً أن عدداً من مندوبي عدد من السرافيس راجعوا المحافظة ومديرية التموين يشتكون من ارتفاع الكلف والصيانة ما يتطلب التسريع بإصدار التعرفة.

هذا ويعمد عدد من السرافيس إلى تقاضي أجور زائدة عن التعرفة الرسمية وخاصة سرافيس (البرامكة – جديدة عرطوز– معضمية) بحيث يتم تقاضي ٥٠٠ ليرة، وهذا الأمر يشمل عدداً من الخطوط، تحت مبررات التكاليف الكبيرة وأجور الصيانة، علماً أن تقاضي أجور زائدة بحاجة إلى تصريح خطي من الشاكي ليصار إلى تنظيم الضبط اللازم واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين

وكان عقد مؤخراً اجتماع ترأسه المحافظ لمتابعة عمل تطبيق منظومة التتبع الإلكتروني لوسائط النقل العامة، وتم تشكيل لجنة لدراسة تعديل التعرفة التي يطالب بها أصحاب وسائل النقل، نظراً لارتفاع أسعار قطع الغيار وتكاليف الإصلاح، على أن تكون منصفة لأصحاب هذه الوسائل والمواطنين.

صحن المفركة يكلف ١٢ ألف ليرة!

مدير دواجن اللاذقية لـ«الوطن»: بيع البيض بالسعر التمويني خاسر.. و٦٠ بالمئة من المربين توقفوا عن العمل

اللاذقية - عبير سمير محمود

ترتفع أسعار البيض في الأسواق أسوة بباقي المواد لتصل إلى أرقام كبيرة جداً مقارنة بسنوات سابقة، لتسجل البيضة الواحدة ٦٠٠ ليرة (الطبق ١٨ ألف ليرة)، في حين كان لا يتجاوز ٣٠ ليرة قبل الحرب.

ويرى مواطنون أن البيض بات من المفقودات على مائدة الفطور وحتى في معظم الطبخات التي كان يعد مادة أساسية لنجاحها، ومنها المفركة التي تعد أكلة شهيرة عند العائلات من ذوي الدخل المحدود وأهل الساحل عموماً.

وتقول أم هبة: إن تكلفة طبخة المفركة باتت يحسب لها حساب بعد أن كانت أكلة القَطعة عند عدم رغبة ربة المنزل بالطهي، لتكلف مكوناتها اليوم كل ١٠ بيضات ٦ آلاف ليرة، وكيلو البطاطا ٢٥٠٠ ليرة، ناهيك عن كمية قليلة من البصل (٣٨٠٠ للكيلو) وتكلفة الغاز والزيت للصحن)، قائلة: من يصدق أن أكلة الفقير أصبحت بكلفة ١٠ بالمئة من الراتب! وقس على ذلك باقي الطبخات التي تتألف من البيض بشكل أساسي.

كما توقف إبراهيم عن عادته بشراء البيض يومياً لتغذية أطفاله حسب نصيحة الطبيب بأن يتناولوا البيض المسلوق قبل الذهاب إلى المدرسة، مبيناً أن تكلفة شراء طبق البيض كل ١٥ يوماً باتت ترهق جيبه ليدفع ٣٦ ألفاً شهرياً فقط ثمن شراء البيض بما يعادل ربع مرتبه الشهري وفقاً للأجرة اليومية التي يأخذها لقاء عمله بالمنشرة.

وتتفاوت أسعار البيض في المحال بالاذقية بين ٥٥٠ – ٦٥٠ ليرة، في حين كانت البيضة قبل الحرب لا تتجاوز ٢ ليرة سورية، بمعدل أكثر من ٣٠٠ ضعف عن سعرها قبل ١٠ سنوات من سعرها اليوم.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير منشأة دواجن اللاذقية أمجد أصلان، أن ارتفاع أسعار البيض يعود لارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، مبيناً أن إنتاج المنشأة بلغ ١٧ مليون بيضة منذ بداية العام حتى نهاية الشهر الماضي.

وأضاف أصلان: إن ارتفاع أسعار العلف يشكل عبئاً كبيراً على المنشأة والمربين، علماً أن المنشأة تحتاج يومياً إلى ١٢,٥ طن علف بحوالي ٣٢ مليون ليرة، إضافة لتكاليف الأدوية واللقاحات والنشارة والمستلزمات الأخرى التي تقدر جميعها بحوالي ٤٠ مليون ليرة مصاريف.

وبيّن أن عبء تشغيل المولدات ومصروف المحروقات بمعدل ٢٢ ساعة يومياً يؤدي لتهالكها والحاجة إلى صيانتها بشكل دوري، إضافة إلى قِدم التجهيزات بشكل عام.

وأشار مدير الدواجن إلى أن جميع هذه الظروف وصعوبات العمل أدت لخروج نحو ٦٠ بالمئة من المربين عن الخدمة والعمل بهذا المجال، مضيفاً: إن القدرة الشرائية للمواطن تراجعت كذلك الأمر بمعدل يتراوح بين ٣٥ – ٤٠ بالمئة مقارنة بسنوات سابقة.

وبيّن أن المنشأة تبيع البيض بصالاتها بالسعر التمويني علماً أنه سعر خاسر لا يغطي التكاليف، مبيناً أن تكلفة إنتاج البيضة ٥٥٠ ليرة، في حين نبيعه في الصالات بـ٤١٦ ليرة للبيضة الواحدة، والطبق ١٢,٥ ألف ليرة علماً أن التكلفة الحقيقة ١٦,٥ ألف ليرة.

ونوّه مدير المنشأة بالإقبال الكبير على شراء البيض من صالات المنشأة سواء في شارع الغاغلي أو في المشروع السابع، والصالة الموجودة بالقسم البياض، إضافة للعمل على فتح صالة جديدة في المدجنة الرئيسية بقرية فديو.

وأشار أصلان إلى أن نسبة الإنتاج بلغت ٨٠ بالمئة يومياً وتنفذ الخطة الانتاجية ٩٩ بالمئة، مشيراً إلى وجود ٦ أفواج في المنشأة منها ٤ أفواج بياض آلي، و٢ بياض سرحي، بمعدل ١٠٠ ألف فرخة بياضة جميعها بطور الإنتاج بمعدل ٨٠ ألف بيضة يومياً.

وذكر أن إيرادات المنشأة نحو ٧ مليارات ليرة منذ بداية العام الجاري، معظمها يكون للاستخدامات اليومية من شراء أعلاف ومحروقات وإصلاحات وأجور وغيرها، منوهاً بأن السلفة الحكومية التي قدمتها مؤخراً للمؤسسة العامة ستسهم بزيادة الإنتاج وتغطية السوق المحلية من البيض والفروج ومحاولة لضبط الأسعار بالوقت نفسه.

أكثر من ٩٦ ألف مشترك يتمتعون بمياه «مسبقة الدفع» في دمشق منذ ٩٠ عاماً

غندور لـ«الوطن»: حوالي ٢٠ بالمئة من المشتركين يمتلكون حق الارتفاق لأنهم دفعوا مسبقاً ليرات ذهبية

محمود الصالح

كشف مدير المشتركين في المؤسسة العامة لمياه الشرب في دمشق وريفها أمجد غندور عن وجود ٩٦٢٨٤ مشتركاً «مسبق الدفع» يمتلكون حق الارتفاق في مياه الشرب وهم يمثلون نحو ٢٠ بالمئة من عدد المشتركين في الوقت الحالي.

وبين غندور أن هؤلاء المشتركين يمتلكون حق الارتفاق في مياه الشرب قبل إلغاء هذا الحق الذي كان معمولاً به منذ تأسيس لجنة مياه عين الفيجة في عشرينيات القرن الماضي وحتى صدور النظام الداخلي الجديد للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في عام ١٩٩٠، الذي حافظ على حق الارتفاق لمن حصل عليه سابقاً.

وبين أن النظام الداخلي الجديد أكد أن حق الارتفاق ينتقل إلى المالك الجديد للعقار، لأن هذا الحق منح للعقار وليس لمالكه، ويسقط حق الارتفاق فقط في حال هدم العقار أو دمجه بعقار آخر، موضحاً أن هؤلاء المشتركين حصلوا على هذا الحق لقاء مساهمتهم عند تنفيذ مشروع مياه عين الفيجة بتكاليف هذا المشروع، حيث حصل كل مشترك آنذاك على حق استهلاك كمية محددة من المياه بشكل مجاني لقاء دفعه قيمتها في ذلك الوقت ليرات ذهبية.

وبين أن العدد الأكبر من المشتركين ينصف متر مكعب يومياً وهو ٧١٩٣٩ مشتركاً، والعدد التالي مشتركون بربع متر مكعب يومياً وعددهم ٢٢٦٢٩ مشتركاً، وباقي المشتركين أعداد بسيطة لا تتجاوز المئات، موضحاً أن أكبر كمية مشترك بها في حق الارتفاق خمسة أمتار مكعبة يومياً.

وعن الكميات التي يستهلكها المشترك المتمتع بحق الارتفاق زيادة على كميته المرتفق بها أوضح مدير المشتركين أنه يتم حسابها وفق نظام الشرائح المعمول به وهو من متر مكعب إلى خمسة أمتار في الدورة يكون مجانياً ومن ٦ أمتار إلى ١٥ متراً بقيمة ٧ ليرات للمتر ومن ١٦ متراً إلى ٢٥ متراً بقيمة ١٥ ليرة للمتر وهكذا تزيد قيمة المتر كلما زاد الاستهلاك خلال الدور.

وعن كمية المياه التي يحصل عليها المشتركون بحق الارتفاق «مسبقة الدفع» بشكل يومي أوضح غندور أنها تبلغ ٤٣٩٦٥ م٣ يومياً، وهي تشكل ما نسبته ٨ بالمئة من استهلاك محافظة دمشق يومياً التي تبلغ خلال الشتاء ٤٥٠ ألف م٣ يومياً وفي الشتاء ٦٥٠ ألف م٣ يومياً، ويكون الوسطي ٥٥٠ ألف م٣ يومياً.

جدير بالذكر أن مشروع جر مياه نبع الفيجة يعتبر من أهم الأعمال الوطنية التي قام بها عدد من تجار دمشق عندما قاموا بتنفيذ مشروع جر مياه نهر الفيجة إلى منازل دمشق.

حيث كانت دمشق منذ عام ١٩٠٨ تشرب من مياه السبلان وتستخدم مياه الأنهار للأغراض المنزلية ولقد ظل الأمر هكذا حتى عام ١٩٣٢ بعد كفاح مع المستعمر الفرنسي من تخليص هذا المشروع من براثن الشركات الأجنبية، وشكلت جمعية ملاكي المياه بدمشق (كجمعية تعاونية) انبثقت عنها لجنة عين الفيجة كمجلس للإدارة وأشرفت اللجنة على تنفيذ مشروع جر مياه عين الفيجة إلى دمشق وتوزيعه بوساطة شبكات نظامية. وقد حددت آنئذ قيمة حق الارتفاق للمتر المكعب الواحد بمبلغ ٣٠ ليرة عثمانية ذهباً، ولعل فكرة حق الارتفاق التي كانت سائدة بالنسبة لمياه يردى قبل المشروع وحب تملك المياه المتأصلة لدى المواطنين إضافة إلى تعطشهم لجر المياه النقية إلى المدينة قد ساعدت كلها في إقناعهم بدفع قيمة حق الارتفاق على مياه نبع الفيجة مسبقاً لتكوين رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع الذي بلغت قيمته ٢٧٠ ألف ليرة ذهبية.

في عام ١٩٥٨ قامت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتأميم مؤسسة مياه الفيجة وجمعية ملاكي المياه، ونقلها إلى ملكية الدولة وتحولت منذ ذلك الوقت من جمعية أهلية يملكها أهل دمشق إلى مؤسسة عامة تملكها البلدية.

لا تزال دار لجنة مياه عين الفيجة حاضرة بجمالها وفن عمارتها إلى اليوم، ولا تزال مياه الفيجة على الرغم من الازدياد الهائل في عدد السكان تسعى جاهدة للوصول إلى بيوتات دمشق ولو لبضع ساعات في اليوم حتى تذكّر كل ساكن بدمشق بأن دمشق ستعود كما كانت لأنها أراضيها وسكانها ارتووا من أعذب وأطهر مياه في التاريخ.